



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت-الأحد

30 ذو الحجة، 1-2 محرم 1440 / 30-31 أغسطس، 1 سبتمبر 2019





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

هيئة حقوق الإنسان.. تقدم وتطور وفق سياسة المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 محرم 1440 هـ - 1 سبتمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1774205>

أشاد مهتمون بالشأن الحقوقي بتعيين الدكتور عواد العواد على رأس هرم هيئة حقوق الإنسان وأن تجربته الناجحة في وزارة الإعلام وتمثيله كسفير سابق أكسبته الخبرة الكاملة في آلية التعامل مع الإعلام الغربي وكيفية إبراز صورة المملكة بالشكل المناسب في مجال حقوق الإنسان للعالم، خاصة في هذه الفترة والمستمد من تعاليم الدين الإسلامي.

وقال خالد الفاخري الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان: إن سياسة المملكة في مجال حقوق الإنسان ومنهجيتها تسير وفق الخطط المدروسة والموضوعة لها على وتيرة متصاعدة منذ بدأت ومن تتابعوا على رئاسة هذا الجهاز ينفذون هذه السياسة الحكيمة والرائدة في التعامل مع قضايا المواطنين والمقيمين، ونتطلع في القادم استكمال منظومة الخطط الماضية وفق الاستراتيجية التي وجه بها المقام السامي قبل فترة وجيزة، والمتعلقة بالتركيز على النقاط التي يجب أن يكون عليها التركيز وبالرؤية التي تسعى لتطوير أداء الهيئة، متطلعاً أن يكون هناك توعية بمفاهيم وحقوق الإنسان وتأهيل للكوادر العاملة في القطاعات الحكومية أو شبه حكومية بمفاهيم حقوق الإنسان لتقديم الخدمات المناط بهم، وإبراز دور المملكة بشكل أكبر في المحافل الدولية، واختيار الكفاءات الوطنية والتي لديها الخلفية الكاملة بكيفية التطور الحقوقي بالمملكة، ووضع منهجية واضحة بما يتعلق بنشر المفاهيم المعنية بحقوق الإنسان، وإيجاد برامج تدريبية وتطويرية في هذا المجال، بالإضافة إلى التركيز على وجود آليات في الأنظمة المحلية والحرص على تطبيقه على أرض الواقع من قبل منفذي النظام.

وأوضح ماجد قاروب أنه يأمل تدخل هيئة حقوق الإنسان بهذا التعيين الجديد مع مسؤول مخضرم أثبت نجاحه في وزارة الإعلام وكان يمثل المملكة كسفير في ألمانيا وأكسبه هذا التواجد المعرفة التامة بكيفية التعامل مع الإعلام الغربي في مرحلة تأسيس الهيئة لدورها على الصعيد الوطني والدولي، والهيئة وهي جهة حكومية ومعنية بحقوق الإنسان عليها دور توعوي وتثقيفي مهم على مستوى السلطات والمؤسسات الحكومية والمجتمع للتعريف بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان في جميع القطاعات وترجمتها إلى واقع يتم التعامل به على الصعيد المؤسسي والأفراد، إذ يجب أن ينعكس ذلك على السلطة التشريعية في إصدار القوانين وفي الإجراءات والتعامل مع القوانين، بالإضافة إلى برامج للتوعية بحقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها المواطن والمقيم، وبالتالي فإننا نتطلع إلى تعزيز التواصل المؤسسي والاجتماعي والإعلامي للهيئة في المرحلة القادمة.

وأضاف: على الصعيد الدولي هناك مهام أساسية للهيئة، وذلك من خلال التعامل مع الهيئات والمنظمات الدولية في كل ما يتعلق بالشأن الدولي والقانون الإنساني وحقوق الإنسان، حيث يتوجب تطوير آليات وأدوات التعامل وإعداد التقارير لتعكس الحقيقة التي تعيشها وتمارسها المملكة في تعاملها الإيجابي مع حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

من جهته تحدث أحمد المحميد -محام ومستشار قانوني- قائلاً: أقدم بالتهنئة إلى د. بندر العبيان على الثقة الملكية بتعيينه مستشاراً بالديوان الملكي، وبخالص الشكر والتقدير على جهوده في رئاسة هيئة حقوق الإنسان، وأنهى د. عواد بن صالح العواد الثقة الملكية العالية بتعيينه رئيساً لهيئة حقوق الإنسان في المملكة، وخير سلف لخير خلف، منوهاً أن حقوق الإنسان في المملكة شهدت تطوراً كبيراً بفضل ما تلقاه من دعم سخي من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ومن سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله-، مشيداً بدور الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وتعريف العالم باهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين في تفعيل تلك الحقوق المستمدة من الشريعة السمحة والأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية وتطبيقاتها في المجتمع.

وأضاف: نتطلع من القيادة الجديدة في الهيئة مواصلة تحقيق تطلعات ولاة الأمر -حفظهم الله- بما يحقق رفعة الإنسان ومواصلة إبراز جهود حكومتنا الرشيدة في هذا المجال، والتنسيق والتكامل مع الوزارات والجهات ذات العلاقة

والمنظمات الدولية لإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، ووضع معايير عمل لحقوق الإنسان تكون دليلاً عملياً وتصنيفاً لتفعيل تلك الحقوق والحماية التي يتمتع بها الإنسان في المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مرافقها ودعت الورق واعتمدت الخدمات الإلكترونية

"العدل" في عام 1440 تدخل عصر الرقمنة والتأنيث وتكمل منظومتها بالحاكم العالمية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 ذو الحجة 1440 هـ - 25 أغسطس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4641257>

الرياض – "الحياة" | منذ 18 ساعة في 31 أغسطس 2019 - اخر تحديث في 31 أغسطس 2019 / 15:08
شهد العام الماضي، اكتمال منظومة القضاء المتخصص بتدشين المحاكم العمالية، وبدء التحول الرقمي للتوثيق، إذ أصبحت الوكالات رقمية دون الحاجة لاستخدام الورق، وللمرة الأولى في تاريخ الوزارة تم طرح فرص عمل للمرأة لشغل وظائف كتاب العدل.
وعقدت المحاكم السعودية خلال العام الماضي، أكثر من 2.2 مليون جلسة، فيما أصدرت حوالي 800 ألف حكم، واستقبلت محاكم التنفيذ 780 ألف طلب، أما ما يتعلق بالتوثيق فبلغ إجمالي العمليات المنفذة خلال العام الماضي في كتابات العدل حوالي 3.6 ملايين عملية بين وكالات وعمليات على العقارات وغيرها من خدمات التوثيق.
وبدأت الوزارة العام الماضي بتوثيق الجلسات القضائية بالصوت والصورة في المحكمة الجزائية في الرياض، انطلاقاً من مبدأ علانية الجلسات، وحفظاً لحقوق القاضي وأطراف الدعوى بشكل عام.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد الصمعاني، قال إن توثيق الجلسات يهدف إلى تيسير العمل عبر تحويل جميع ما يدور في المرافعة إلى صيغ رقمية يمكن مراجعتها من أطراف الدعوى والقاضي، ما يقلل من الشكاوى في هذا المجال، إضافة إلى حفظ حق القاضي والمتقاضين، إذ سيوثق كل ما سيدور في الجلسة ويمكن للمجلس الأعلى للقضاء الاطلاع عليه بحكم اختصاصه.
وأعلن الصمعاني، اكتمال منظومة القضاء المتخصص بإنشاء المحاكم العمالية ومباشرة اختصاصاتها المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية بالنظر في القضايا العمالية.
وشرعت كتابات العدل في أنحاء المملكة، بخدمة المستفيدين وفقاً للمرحلة الرقمية التي انطلقت خلال العام الماضي، مستغنية عن الورق وممكنة المستفيدين من إصدار الوكالات منخفضة المخاطر عبر بوابتها من دون الحاجة لزيارة كتابات العدل.
وكشفت الوزارة أخيراً، عن أن المعدل اليومي للوكالات الرقمية التي تصدر من دون الحاجة لزيارة كتابة العدل تقدر بـ988 وكالة رقمية يومياً.
وأصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء تعميماً قضائياً لتطوير المبادئ الموضوعية عند نظر القضايا والحكم فيها، بمراعاة الوصف الجرمي للإدانة قبل إصدار الحكم، بالألا يتضمن الحكم بالشبهة أو توجيه التهمة، مع الأخذ بوسائل الإثبات كافة بما في ذلك القرائن المعتمدة.
وأعلنت الوزارة للمرة الأولى في تاريخها حاجتها لشغل عدد من الوظائف للنساء بسمى "كاتبة عدل" على المرتبة السابعة، للعمل في كتابات العدل في مختلف مناطق المملكة.
وباشرت الموظفات الجدد في الوزارة اللاتي دخلن المجال للمرة الأولى في تاريخ الوزارة بعد الإعلان عن وظائفهن العام الماضي، بعد أن وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء بمنح المرأة فرصة العمل في خمسة مجالات.
ودشن الوزير، خدمتي الصك الإلكتروني والمصادقة الإلكترونية لمحاضر ضبوط الجلسات القضائية خلال العام الماضي؛ لتواكب الخدمات الجديدتان التحول الرقمي الذي تشهده الوزارة في أعمالها ومرافقها.
وتسهم الخدمات في تسهيل إجراءات التقاضي وتفتح مساراً جديداً في آليته في جميع المحاكم، إضافة إلى تسهيل إجراءات الاستخلاف والمترجمين وتفعيل المحاكمة من بعد في المناطق النائية.
وأعلنت الوزارة العام الماضي، إضافة خدمات جديدة عبر بوابة "ناجز" وتطبيقها للهواتف الذكية الذي يمكن تنزيله من

المتاجر الإلكترونية المختلفة، أبرزها الاطلاع على صك الحكم وضبوط الجلسات إلكترونياً. وأطلقت وزارة العدل في المحكمة العمالية ومحكمة الأحوال الشخصية في الرياض خدمة المصادقة الإلكترونية على محاضر ضبوط الجلسات بالربط مع مركز المعلومات الوطني وخدمة التحقق من طريق الجوال المسجل في "أبشر"، وأتاحت الوزارة خدمة التوقيع الحي على الشاشة في حال تعذر التحقق من خلال البصمة لأحد أطراف الدعوى ولم يكن مسجلاً في "أبشر".

وفي أواخر شهر رجب الماضي، أطلقت وزارة العدل مشروع "المحكمة النموذجية"، بهدف ترسيخ البناء المؤسسي للقضاء عبر تطبيق السياسات الإدارية والأنظمة العدلية، والمبادرات التحولية، والبرامج التشغيلية المرتبطة في المؤشرات، بما يسهم في تطبيق المشروع بشكله النموذجي على بقية محاكم المملكة. ولم ينته العام الماضي، عند ذلك الحد من التطورات في أعمال المحاكم وكتابات العدل، إذ اعتمد وزير العدل القواعد الجديدة للمصالحة، ضمن مبادرة تفعيل منظومة المصالحة، الهادفة إلى جعل المصالحة والوساطة خياراً لحل النزاعات. ودشن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء خلال العام الماضي، خمس خدمات جديدة منها خدمة "الشكوى الإلكترونية" للمستفيدين من خدمات المحاكم وكتابات العدل، وستمكن الخدمة المستفيد من تقديم شكواه إلكترونياً وفق الأنظمة المعمول بها، لتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتهدف الخدمة إلى رفع جودة ودقة البيانات المقدمة. وتتيح الخدمة للمستفيد إمكانية متابعة الشكوى والإشعارات المرتبطة بها من خلال بوابة المجلس الأعلى للقضاء، إذ كان سابقاً على من يريد الاعتراض ولديه ما يثبت صحة شكواه الحضور إلى إدارة التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء ليقدمها يدوياً.

ووجه الصمغاني بتدشين نظام إصدار الوكالات الإلكترونية من خلال السفارات والقنصليات السعودية في الخارج ليستطيع المواطنون العمل بها مباشرة، بعد تقليص الإجراءات الطويلة السابقة. وأوضحت الوزارة إنها بالتعاون مع وزارة الخارجية بدأت بتفعيل النظام ابتداءً من سفارة المملكة وقنصلياتها في مصر، إضافة إلى السفارتين في الأردن والإمارات وقنصليتها في دبي، على أن تتوسع لاحقاً لتشمل ممثليات المملكة في أنحاء العالم، وبعدما كان إصدار الوكالة في السابق من السفارات والقنصليات ورقياً ويكلف المستفيد وقتاً ومالاً. وأعلنت الوزارة إلغاء تصديق الوكالات في جميع فروعها، للوكالات المراد العمل بها خارج المملكة، والاكتفاء بالتصديق الإلكتروني من خلال قنوات التحقق الإلكترونية. وبينت الوزارة أن هذه الخطوة تأتي للتأكيد على التحول الرقمي للتوثيق لاسيما فيما يتعلق بالوكالات التي أصبحت بلا ورق أخيراً.

وشهد العام الماضي تطوراً في التوثيق بشئى الجوانب لاسيما الاستغناء عن الورق في الوكالات وأعمال كتابات العدل كافة، إذ اعتمد وزير العدل 6 ضوابط لتطبيق قرار إلغاء الاختصاص المكاني لكتابات العدل، وهو القرار الذي تم تطبيقه بشكل جزئي في الرياض مطلع العام الماضي، وبعد نجاح التجربة تم تعميمها خلال العام ذاته في أنحاء المملكة كافة وفق الضوابط المعتمدة، تسهيلاً على المستفيدين.

وفيما يخص الزواج وتوثيقه وجه وزير العدل بإطلاق خدمة العقد الإلكتروني للزواج، لتوثيق البيانات إلكترونياً بشكل كامل، وأتمت إجراءات عقد الزواج من المنزل، وتقديمها إلى المستفيدين بجودة وأمان، ما من شأنه أن يحدث تحولاً إيجابياً كبيراً في تسجيل وقائع الزواج في المملكة، بما يخدم المستفيدين وييسر تعاملاتهم العدلية.

وفي أواخر شعبان الماضي، وجه الصمغاني، ببدء الصندوق في استقبال طلبات من صدر لهم حكم قضائي نهائي باستحقاق النفقة ولم ينفذ من المحكوم عليه، وانتهى الصندوق من مرحلة التشغيل التجريبي.

ودشن وزير العدل نظام "ناجز المحاكم" في 177 محكمة من محاكم الدرجة الأولى في أرجاء المملكة، وتوحيد الإجراءات فيما بينها، وتوظيف التحول الرقمي في بناء القضاء المؤسسي، وسرعة البت في المنازعات.

وأصدر أيضاً خلال العام الماضي، قراراً بالموافقة على اللائحة التنفيذية لإجراءات الاستئناف، التي تنظم إجراءات الاستئناف، وتجمع تفرقه في النظام، استناداً إلى المادة 240 من نظام المرافعات الشرعية.

وتبرز أهمية اللائحة بعد إطلاق المرحلة الأولى من مراحل تفعيل الاستئناف وقرب بدء المرحلة الثانية، في ضوء الخطة الموضوعية لذلك من قبل اللجنة المشكلة في المجلس الأعلى للقضاء للتفعيل المتدرج للاستئناف، كما تبرز أهميتها كذلك في جمع الأحكام المتفرقة المتعلقة بالاستئناف في لائحة مستقلة تيسيراً على المختصين والمتقاضين في معرفة الإجراءات التنفيذية للاستئناف وتطبيقها.

وخلال العام الماضي، وجه وزير العدل في تعميم بتفعيل نظام القضاء بالمرافعة أمام محاكم الاستئناف، وأوضح التعميم أن هذه التوجيهات ستشمل في مرحلتها الأولى القضايا التجارية وعدداً من القضايا الجزائية، بحيث لا تعود هذه القضايا

مرة أخرى لمحاكم الدرجة الأولى، بل تنظر في محاكم الاستئناف بحضور أطراف القضية، ما يمثل نقلة قضائية كبيرة وتعزيزاً للضمانات العدلية، التي ستضمن مزيداً من العدالة والشفافية، وستحقق العدالة الناجزة. ووجه وزير العدل بإنشاء مراكز متخصصة تهدف إلى توفير بيئة ملائمة للعائلة، عبر مبادرة "شمل" التي أطلقتها الوزارة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المختصة، سعياً منها إلى تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة على نحو أكثر جودة وإرضاء للمستفيدين.

وشرعت الوزارة في تهيئة 47 مركزاً لتنفيذ أحكام الرؤية والحضانة، في 11 منطقة، بالتعاون مع جمعيات خيرية. وأطلقت الوزارة خدمة التحقق من الصك العقاري إلكترونياً، لتتضم إلى قائمة الخدمات التي تغني المستفيدين عن زيارة كتابات العدل، بعد التحول الرقمي في التوثيق الذي أعلن مطلع العام الماضي. وكشفت "العدل"، عن تغطية كتابات العدل المتنقلة لـ 21 مدينة في المملكة، إلى جانب خدمة الجنود المرابطين في "الحد الجنوبي"، وأعلنت الوزارة، وصول كتابات العدل المتنقلة إلى كل من الرياض، وجدة، والدمام، والخبر، والظهران، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، وبريدة، عنيزة، وتبوك، وأبها، وخميس مشيط، والأحساء، والجبيل، وعرعر، وسكاكا، وحائل، ونجران، وجازان، والباحة، والطائف، و"الحد الجنوبي".

بلغ إجمالي الجهات المرتبطة في الوزارة إلكترونياً، خلال العام الماضي حوالي 40 جهة، لتبادل البيانات والمراسلات عبر ربط إلكتروني؛ ليكون بديلاً عن التعاملات الورقية؛ بهدف تسريع وتيرة العمل، بما ينعكس إيجابياً على المستفيدين ويوفر عليهم الوقت والجهد.

وخلال شهر رمضان الماضي، وجه وزير العدل، بإعادة هيكلة إدارات المحاكم، واستحداث إدارة للدعوى والأحكام. وتضمن التوجيه بإنشاء إدارة جديدة تعنى في الدعوى والأحكام ضمن الهيكل التنظيمي للمحاكم، تنهض بمتابعة القضايا منذ لحظة دخول المترافع المحكمة إلى تسليمه نسخة الحكم النهائي، بإجراءات إلكترونية ميسرة.

وأطلقت الوزارة بوابتها التفاعلية الإلكترونية الجديدة التي تستهدف تحسين تجربة المستفيدين من الخدمات العدلية والقضائية المقدمة من خلال البوابة التي تأتي بنسخة مطورة ومتوافقة مع جميع أنظمة التشغيل والأجهزة الذكية، وتأتي هذه البوابة مواكبة للتحول الرقمي الذي تشهده الوزارة بمختلف أعمالها ومرافقها، وتضم البوابة حوالي 90 خدمة إلكترونية متنوعة بين خدمات قضائية وأخرى تخص قطاع التنفيذ، إضافة إلى خدمات التوثيق الرقمية.

ولم يقتصر التطوير على ما يمس احتياجات المستفيدين من خدمات المحاكم وكتابات العدل، بل امتد ذلك للجهات المرتبطة تنظيمياً في الوزارة أعمالها إذ أعلنت عن سبع خدمات إلكترونية جديدة للمحامين والمتدربين، من خلال بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية "ناجز"، ما يغنيهم عن زيارة مقر الوزارة، وتأتي الخدمات الجديدة، في إطار سعي الوزارة للتيسير على المستفيدين وتوفير الجهد والوقت عليهم، منها خدمة قيد محامي متدرب جديد وخدمات أخرى مرتبطة في المحامين والمتدربين.

وأتاحت الوزارة عبر بوابتها الإلكترونية وتطبيقها على الأجهزة الذكية خدمتي الاستعلام عن طلب التنفيذ باستخدام رقم الطلب، والاستعلام عن طلب التنفيذ باستخدام رقم هوية، للتسهيل على المستفيدين وعدم حاجتهم للحضور إلى محاكم التنفيذ للتأكد من حال الطلبات.

وأسهمت الإصلاحات التي اتخذتها الوزارة خلال العام الماضي، في تقدم مرتبة المملكة في مؤشر إنفاذ العقود 24 مرتبة، إذ شهد المؤشر التحسن الأكبر في ترتيب المملكة مرتفعاً من المرتبة 83 إلى 59 عالمياً، جاء ذلك في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2019، الذي صدر خلال العام الماضي عن مجموعة البنك الدولي الذي ينشر في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من كل عام، وتقدمت المملكة هذا العام في 4 مؤشرات مرتبطة في تقرير ممارسة الأعمال، وهي: حماية أقلية المستثمرين، وإنفاذ العقود، واستخراج تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وترتبط وزارة العدل في مؤشري حماية أقلية المستثمرين وإنفاذ العقود.

«شؤون الحرمين»: 6 إدارات جديدة لـ «تمكين المرأة» في خدمة

ضيوف الرحمن

المصدر: جريدة الرياض الأحد 2 محرم 1440 هـ - 1 سبتمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1774237>

تفعيلاً لدور المرأة في خدمة ضيوف الرحمن من حجاج ومعتمرين وزوار، أصدر الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس قراراً بإنشاء 6 إدارات عامة نسائية تهدف إلى تقديم أرقى الخدمات لفاصلات بيت الله الحرام ومسجد رسوله المصطفى ﷺ، مواكبةً لرؤية الخير والنماء رؤية 2030، وجاءت القرارات كما يلي:

أولاً: الإدارات العامة النسائية بالرئاسة: الإدارة العامة للشؤون العلمية والفكرية النسائية الإدارة العامة للشؤون التوجيهية والإرشادية النسائية الإدارة العامة للشؤون الخدمية النسائية الإدارة العامة للعلاقات والإعلام والاتصال النسائية الإدارة العامة للشؤون الإدارية والتخطيط والتطوير والتقنية النسائية الإدارة العامة للمتابعة النسائية.

ثانياً: الإدارات العامة النسائية بالوكالة: الإدارة العامة للشؤون العلمية والتوجيهية النسائية الإدارة العامة للتخطيط والتقنية والشؤون التطويرية والإدارية النسائية الإدارة العامة للشؤون الخدمية النسائية الإدارة العامة للأمن والسلامة والحشود النسائية الإدارة العامة للعلاقات والإعلام والاتصال النسائية.

ثالثاً: الإدارات النسائية الجديدة بالوكالة: إدارة الشؤون العلمية النسائية كما وجه السديس بإعادة هيكلة الإدارات النسائية بالرئاسة ووكالتها لشؤون المسجد النبوي، بما يحقق معايير الجودة ويساعد في رفع مستوى الخدمات المقدمة في الحرمين الشريفين وفق التطلعات السديدة للقيادة الرشيدة.

وأصدر السديس عدة قرارات لإعادة هيكلة الإدارات العامة بالرئاسة ووكالتها لشؤون المسجد النبوي، وإنشاء إدارات جديدة تهدف إلى مواكبة رؤية الخير والعتاء رؤية 2030 كما يلي:

أولاً/ الإدارات العامة: الإدارة العامة للشؤون العلمية والثقافية الإدارة العامة لشؤون الأئمة والمؤذنين الإدارة العامة للأبحاث والدراسات الشرعية الإدارة العامة للأمن الفكري والوسطية والاعتدال الإدارة العامة لمجمع الملك عبدالعزيز لكسوة الكعبة المشرفة الإدارة العامة للمراجعة الداخلية الإدارة العامة للغات والترجمة الإدارة العامة لأكاديمية المسجد الحرام الإدارة العامة للأمن والسلامة والحشود الإدارة العامة للدراسات والأبحاث الهندسية الإدارة العامة لمشروع سقيا زمزم الإدارة العامة للمطبوعات والنشر.

ثانياً/ الإدارات الجديدة: إدارة الحوار إدارة التوعية الفكرية إدارة الأمن للمرافق الخارجية إدارة الممرات إدارة الأبحاث والدراسات الفنية والخدمية إدارة شؤون التدريس والمدرسين إدارة إبراز الجهود الإعلامية للمدرسين إدارة إبراز رسالة المدرسين إدارة التوجيه والإرشاد باللغات إدارة خدمات المدرسين إدارة شؤون إرشاد الساتلين إدارة التوجيه والإرشاد الرقمي إدارة الدورات التوجيهية والإرشادية إدارة شؤون الأئمة إدارة شؤون المؤذنين إدارة إبراز رسالة الأئمة العلمية والدعوية إدارة الجهود الرقمية في التلاوات والخطب إدارة الجهود الرقمية لأداء المؤذنين إدارة الخدمات المساندة للأئمة والمؤذنين إدارة إبراز الجهود العلمية للأئمة باللغات إدارة إبراز الجهود الإعلامية للأئمة والمؤذنين إدارة الثقافة الإدارية العلمية.

وأكد الرئيس العام أن هذه الهيكلة تهدف إلى رفع مستوى الخدمات بالرئاسة وتعزيز العمل المؤسسي والارتقاء بالخدمات المقدمة لضيوف الرحمن من حجاج ومعتمرين وزوار وفق التوجهات السديدة للقيادة الرشيدة.

«الشورى»: وقف دراسة مقترح تعديل نظام مكافحة الرشوة

قدم قبل صدور مرسوم ملكي عاج أغلب المواد المقترحة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 2 محرم 1440 هـ - 1 سبتمبر 2019م
<https://www.al-madina.com/article/647767>

جابر المالكي - الرياض

علمت « المدينة » أن اللجنة الأمنية بمجلس الشورى توقفت عن دراسة مقترح لتعديل نظام مكافحة الرشوة، والذي صوت المجلس بأغلبية الأعضاء على ملائمة إجراء دراسته بداية عام 1439. وأوضح تقرير اللجنة الأمنية، أن مشروع الأعضاء المقترح قدم قبل صدور مرسوم ملكي والمتضمن عدداً من التعديلات على نظام مكافحة الرشوة حيث تم إضافة موظفي وأعضاء الجمعيات الأهلية ذات النفع العام، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارتها، وما ترتب عليها من إضافة أوصاف جرمية. وعالجت التعديلات الجديدة لنظام مكافحة الرشوة أغلب المواد المقترحة في مشروع أعضاء الشورى، كما أخذت اللجنة الأمنية برأي الجهات المختصة مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وديوان المراقبة العامة، ووزارة الخدمة المدنية، وهيئة الرقابة والتحقيق، وراجعت اللجنة المواد والنصوص المقترحة التي لم تتم تغطيتها في التعديل الأخير لنظام مكافحة الرشوة المشار إليه، وترى الإبقاء على ما جاء في النظام الحالي المعدل. وقالت المصادر، إن المقترح ضم إضافة الموظف في القطاع الخاص لنظام مكافحة الرشوة، والتأكيد على معايير النزاهة والشفافية والإفصاح، وحذر تقرير اللجنة من حجم الضرر الناتج عن الرشوة في القطاع الخاص وأثره الذي يقع بصفة غير مباشرة على الدولة، ما يؤدي إلى إضعاف كيان ومقومات الاقتصاد الوطني، وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية، وإعاقة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأكد التقرير تحقيق المقترح للمصلحة العامة، والحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمحسوبية والعلاقات الاجتماعية على حساب الكفاءة، والحد من استغلال الكسب غير المشروع. وتضمن 4 أهداف رئيسية في مقدمتها ترسيخ مفهوم حرمة الوظيفة، وحمايتها من الاعتداء، من خلال تطبيق أقصى العقوبات المادية والمعنوية، وحماية مصالح الدولة والاقتصاد الوطني. وأوضحت المصادر، أن اللجنة الأمنية رأت في تقرير العدول عن دراسة مقترح الأعضاء أن جريمة الرشوة في صورها المختلفة تعد من أخطر الجرائم المخلة بحسن سير أداء العمل، والذي يقتضي فوراً تعقب من يسيء لعمله باستغلال وظيفته أو يتاجر بنفوذه سواء أكان هذا الاستغلال نتيجة لوعده أو وعيد أو كان هذا النفاذ حقيقياً أو مزعوماً. وبالعودة إلى مشروع الأعضاء المقترح، فقد ركزت التعديلات المطلوبة على إضافة سريان أحكام هذا النظام على العاملين في الشركات والمؤسسات الخاصة داخل المملكة، كما وضعت حداً أدنى للسجن والغرامة وزيادة الحد الأعلى للغرامة من مليون إلى خمسة ملايين ريال لمن عرض رشوة ولم تقبل منه، إضافة إلى السجن من سنة إلى عشر سنوات، أما الشخص الذي عينه المرتشي أو الراشي لأخذ الرشوة مع علمه بالسبب، فيعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن 100 ألف ريال.

معدلات الطلاق "سرطان" خارج السيطرة

وصلت إلى 5 حالات في الساعة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 30 ذو الحجة 1440هـ - 31 أغسطس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/647633>

المدينة - جدة

رغم الجهود الدائمة التي تبذلها الدولة، من أجل مواجهة الآفات الاجتماعية، فإن الارتفاع المستمر في معدلات الطلاق أصبح خارج السيطرة، كسرطان يصعب الفكك منه، خاصة بعد وصول المعدلات داخل المملكة إلى 5 حالات كل ساعة، بمعدل يومي يتجاوز 129 حالة.

ويرجع خبراء النفس والاجتماع، تسارع انتشار هذه الآفة، التي تغتال استقرار المجتمع إلى 3 أسباب رئيسية هي: إهمال الأب لدوره تجاه الزوجة والأبناء، وحالة التفكك التي تنتج من انعزال كل فرد في الأسرة وانفراده بحياته الخاصة دون إشراك الآخرين في مشكلاته، بالإضافة إلى الانحراف السلوكي الذي ينتاب بعض الآباء والأمهات، جراء الإدمان أو الخيانة.

«المدينة» فتحت هذا الملف الشائك، وحاورت الخبراء والعلماء، للتعرف على الوسائل الناجعة في علاج هذا السرطان الخطيرة، الكفيل بهدم أركان المجتمع إذا استمر في الانتشار بتلك الصورة المروعة.

خبير اجتماع: غياب قيم المودة والتضحية سر الخلافات الزوجية

يرى أستاذ علم الاجتماع، الدكتور إسماعيل كنبخانة الحياة الزوجية السعيدة، التي تتسم بالاستقرار والدوام، لا بد أن تكون قائمة على المحبة والمودة والتضحية، موضحاً أن هذه القيم غائبة عن الحياة الاجتماعية هذه الأيام، مما يرفع من معدلات الخلافات الزوجية، التي تنتهي بالطلاق.

وأرجع «كنبخانة» الأسباب الرئيسية لانتشار «سرطان الطلاق»، إلى انخفاض مستوى دخل الأسرة، وإهمال الأب لواجباته نحو الزوجة والأبناء، والانحراف جراء إدمان المخدرات أو المسكرات، وكذلك الخيانة، وأيضاً حالة الفردية والانعزال التي تنشأ بين أفراد الأسرة، مما يولد الرتابة الشديدة والملل.

ودعا الخبير الاجتماعي إلى إزالة الأسباب المشار إليها، حتى يمكن الحد من الطلاق، لافتاً إلى ضرورة إجراء حوار هادف وبناء بين أفراد الأسرة؛ للوصول إلى صيغة للتعايش والتراحم والمودة بينهم.

وأشار إلى ضرورة أن تُبنى الحياة الزوجية على المودة والثقة والحب وأن تُؤسس العلاقة بين الزوجين على التفاهم والحوار البناء مع تحديد الأولويات للأسرة حسب إمكانياتها وأخيرًا الدعاء بأن تدوم حياتهما على الخير والمودة.

كارثة يمتد أثرها لأجيال

بدوره يرى أستاذ علم الاجتماع، الدكتور جعفر بن محمد بن شفلوت، أنه لا يمكن تحديد سبب معين بذاته لارتفاع معدلات الطلاق، مشيراً إلى أن الفارق العمري بين الزوجين، وعصبية الزوج في التعاطي مع المشكلات الزوجية، بالإضافة إلى تدخل الأهل، جميعها أمور يمكن أن تنضم إلى الأسباب السابقة، كدوافع لوقوع الطلاق.

وحذّر جعفر من تأثيرات الطلاق، مؤكداً أنه يتسبب في هدم كيان الأسرة، والتفرقة بين أفرادها، وقطع الرحم، ونشر العداوة والبغضاء بين الأهل، وهو ما تمتد آثاره الاجتماعية والنفسية المدمرة لأجيال متتالية.

ووصف الدكتور جعفر ارتفاع نسب الطلاق بهذا المستوى بأنه كارثة وليس مشكلة واستمرار ارتفاع نسبة الطلاق داخل المجتمع السعودي من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار الأسرة ويجب مواجهتها بجميع السبل والوسائل من قبل الجهات المعنية.

أكاديمي: انعدام الشعور بالمسؤولية أخطر الآفات

يقول المحاضر لمادة «الثقافة الأسرية»، بجامعة الملك عبدالعزيز، أحمد العطاس، إن انعدام الشعور بالمسؤولية، من أهم

أسباب الطلاق، خاصة خلال السنوات الأولى لتكوين الأسرة، مشيرًا إلى أن ذلك ينجم من الخلل في التصور المتعلق بالزواج، الذي يقتصر لدى البعض على الدافع الغريزي، مع عدم الانتباه إلى أن الحياة الأسرية أكثر تعقيداً من هذا. ودعا إلى عدم اتخاذ قرار الزواج، قبل التعرف على طبيعة هذه الحياة، مع ضرورة أن يلتزم كل طرف مع الآخر بالصراحة والشفافية قبل الزواج، ولا يخفي أيهما عيوبه عن الآخرين، مطالبًا بتنقيف المقبلين على الزواج في جميع النواحي، وتوعيتهم بشكل شامل بحقوقهم وواجباتهم وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية وجرت به الأعراف الاجتماعية.

«الحوار الوطني»: 49 % من الأسر السعودية تعاني من حالات طلاق لغياب الحوار

كشفت دراسة استطلاعية أن 49 % من الأسر السعودية، تعاني من حالات طلاق؛ لغياب الحوار بين الزوجين . وأوضحت الدراسة التي أصدرها مركز الحوار الوطني، ضمن نتائج برامج استطلاعات الرأي العام، التي غطت 13 منطقة إدارية، العام الماضي أن نصف المشاركين في الاستطلاع تقريباً لديهم حالة طلاق واحدة، على الأقل، بين أقاربهم؛ وأن ضعف مهارات الحوار والتواصل بين الزوجين، وعدم تقبل كل منهما للآخر، من أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق. وتوضح الدراسة أن نسبة من ذكروا وجود مطلق، أو مطلقة، ضمن أقاربهم شككت 48.7 %، وبلغت نسبة من ذكروا أن ضعف مهارات الحوار، وغياب التواصل، بين الزوجين أهم الأسباب 85.4 %، فيما قالت نسبة 82.9 % أن عدم تحمل الشباب والفتيات للمسؤولية من الأسباب الرئيسية. وبلغت نسبة من أفاد بأن الاعتماد على الغير في اختيار الزوجة، من بين الأسباب المفضية إلى الطلاق 54.1 %، وحذر 81.2 % من أفراد العينة، من تدخل بعض أفراد أسرة الزوج أو الزوجة، فيما أفاد 50.8 % من عينة الاستطلاع بأن المشكلات الاقتصادية للزوج والخيانة الزوجية أيضاً، من الأسباب واعتبر 50.6 % أن عمل الزوجة يقود إلى ابغض الحلال، فيما ذكر 66.4 % أن تسلط أحد الزوجين على الآخر من ضمن الأسباب.

ويأتي غياب الدور التوجيهي للآباء والامهات بنسبة 72 %، ممن شاركوا في الاستطلاع، أما من ذكروا أن الأسباب النفسية دافعة للطلاق فهم 54.2 %، من المشاركين، وأفاد 58.1 % بأن تصوير الحياة الزوجية تصويراً خاطئاً في الاعلام كان من مسببات الظاهرة

وأكد 93.1 % من أفراد عينة الدراسة، أن تشتت الأبناء من أهم الآثار السلبية للطلاق، في حين بلغت نسبة من ذكر أن انحراف الأبناء من آثار الطلاق 86.5 %، وأكد 75.6 % انحراف أحد الزوجين، أو كلاهما؛ نتيجة للطلاق.

وذكر 49.5 % أن الأعباء المالية على الزوج تزيد بعد انفصاله عن زوجته، ورأى 73.5 % أن الطلاق يزيد الحالة النفسية للمطلقة سوءاً؛ بسبب النظرة الدونية لها، وأفاد 37.1 %، بعدم الإقدام على الزواج بمطلقة، في حين أكد 81.5 % من أفراد العينة أن النسيج الاجتماعي سيتمزق بعد الطلاق.

وطالب 97 % من أفراد عينة الدراسة بتنقيف المجتمع حول خطورة الطلاق وآثاره، وأشار 97.5 % إلى وجوب توعية الشباب والفتيات بحقوق الزوجين وواجباتهما، وشدد 84.9 % على أهمية نشر الوعي باللجوء إلى المستشار الأسري في حال حدوث أي تحديات زوجية، كما اعرب 71.6 % عن املهم بإقرار دورة تأهيلية إلزامية للمقبلين على الزواج، في حين وافق 89.2 % من أفراد العينة على ضرورة إيجاد مراكز نفسية واجتماعية حكومية للاستشارات الأسرية.

دون إعلان سابق عن تغيير النظام.. والتزمت «الصمت» حيال أسئلة

«عكاظ»

«العمل» تفاجئ المنشآت الصغرى بإيقاف إعفاء رخص المقابل

المالي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 محرم 1440هـ - 1 سبتمبر 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1744331>

A عبدالرحمن المصباحي (جدة@sobhe90))
فاجأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صغار المستثمرين ممن لديهم منشآت صغيرة جدا بمساواتهم بالمنشآت الكبرى والعملاقة، إذ بدأت الوزارة بفرض رسوم رخص المقابل المالي على كافة عمالة المنشآت (حديثة التأسيس) بشكل مفاجئ، دون إعلانها سابقا عن وجود قرار يقضي بإيقاف إعفاء المنشآت الصغيرة من رسوم رخص المقابل المالي عن 4 عمال من العاملين لديها.

وكانت الجهات المختصة قد أقرت في 25 شعبان لعام 1435 إعفاء المنشآت الصغيرة (القائمة) من رسوم رخص المقابل المالي عن 4 عمال، وذلك للمنشآت التي يبلغ إجمالي العاملين بها 9 عمال فأقل بمن فيهم تفرغ مالكيها للعمل بها، واستمر الإعفاء لمدة 5 سنوات للمنشآت القائمة، إضافة لإعفاء أي منشأة أصدر ترخيصها لاحقا لمدة 5 سنوات أيضا (دون تحديد موعد أخير لصدور الترخيص للاستفادة من الإعفاء). وبدأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بعد مرور 5 سنوات من صدور القرار بإيقاف الإعفاء عن المنشآت التي صدر ترخيصها بتاريخ 25 شعبان لعام 1440، دون إفصاحها مسبقا عن إيقاف الإعفاء بشكل مفاجئ أمام صغار المستثمرين ورواد الأعمال، دون أي إعلان رسمي منها عن إيقاف الإعفاء للمنشآت حديثة التأسيس.

وفي تاريخ 23 شوال الماضي، علقت الوزارة لأول مرة عبر حسابها الرسمي بـ«تويتر» على أحد السائلين قائلة: «تعفى المنشآت الصغيرة (9 عمال فأقل) من دفع المقابل المالي عن 4 وافدين بشرط تفرغ مالكيها للعمل فيها، ويكون الإعفاء لمدة 5 سنوات للمنشآت التي صدر ترخيصها قبل 25 شعبان لعام 1440»، ولم تعلن الوزارة بشكل رسمي إلغاء الإعفاء حتى إعداد الخبر، وإنما اكتفت بالإجابة على أسئلة المستفسرين بعد مرور شهرين من إيقافها الإعفاء. «عكاظ» بدورها تواصلت مع المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل قبل نحو الشهر، للاستعلام حول وجود قرار أو مستجدات اعتمدت عليها وزارة العمل في إيقاف الإعفاء للمنشآت حديثة التأسيس، إلا أنه لم يتجاوب مع أسئلة «عكاظ» حتى ساعة إعداد الخبر.

وكان العديد من المتضررين طالبوا وزارة العمل بتوضيح قرارها والمقصود بتاريخ «صدور ترخيص المنشأة»، وهل يقصد به تاريخ إنشاء السجل التجاري أو تاريخ رخصة البلدية أو تاريخ فتح ملف بوزارة العمل، إلا أنها اكتفت بتكرار إجابتها وهي عدم وجود إعفاء مالي للمنشآت حديثة التأسيس.

العمودي: قرار الوزارة معيب وفاقد للمشروعية

أكد المحامي والمستشار القانوني بندر العمودي لـ«عكاظ» أن قرار وزارة العمل بإيقاف الإعفاء للمنشآت الصغيرة حديثة التأسيس التي صدر ترخيصها بعد تاريخ 25 شعبان لعام 1440 يعد «معيبا وفاقدا للمشروعية»، خصوصا أن قرار الجهات المختصة نص على «أن يكون الإعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار أو صدور الترخيص للمنشأة».

وبين العمودي أن القرار يعد معيبا وفاقدا للمشروعية في حال تم إلغاء الإعفاء للمنشآت التي لم تستفد من الإعفاء 5

سنوات. وبين العمودي أنه يحق للمتضررين اللجوء إلى القضاء ممثلاً في «ديوان المظالم» للطعن في القرار الإداري، إما بالطعن أو التعويض أو بهما معاً، ويجب على المتضرر من القرار والراغب في رفع دعوى الإلغاء أو التعويض أن يتظلم أمام الجهة مصدرة القرار خلال 60 يوماً من تاريخ علمه بالقرار، ويجوز التظلم أمام «ديوان المظالم» إذا رغب الشخص وأبدى عدم قناعته بقرار الإدارة، وذلك خلال 60 يوماً من تاريخ علمه بالقرار الإداري، وفي حال عدم رد الجهة على تظلمه خلال 60 يوماً من تاريخ تقديمه أمامها، فعليه تقديم لائحة الوقائع وأسباب مخالفة القرار للنظام وطلباته، إلى جانب إرفاق المستندات الدالة على صحة الدعوى، وآلية رفع الدعوى وما يشترط من إجراءات تسبقها.



مختصون لـ «عكاظ»: الانتقال من مرحلة الرقابة الشككية إلى الرقابة الموضوعية

«ديوان المحاسبة».. انتفاضة جديدة ضد الفساد وحماية المال العام

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 محرم 1440 هـ - 1 سبتمبر 2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1744362>

عدنان الشيراوي (جدة)@Adnanshabraw)
أجمع مختصون في الشأن القانوني لـ«عكاظ» أن صدور الأمر الملكي أمس، بتعديل اسم «ديوان المراقبة العامة»؛ ليكون الديوان العام للمحاسبة يعد خطوة مهمة تنتقل مهام الجهاز من الرقابة إلى المحاسبة بمفهومها الأوسع والشامل وذلك في إطار الخطوات التي تتخذها الدولة لمحاربة الفساد ما يؤكد حرص القيادة على تطوير أعمال الديوان، والرفع من كفاءة التنفيذ والإنتاج وإعلان انتفاضة جديدة ضد الفساد الإداري في مستوياته الأدنى.
وقال أستاذ القانون الإداري في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي: ما تم تعديله الآن هو المسمى فقط للديوان ولعلها مرحلة تمهد لتعديل نظام ديوان المراقبة العامة والتي تنحصر مهامه حالياً في دراسة العقود التي تبرمها الدولة وملاحظة ما قد يعترضها من مخالفات ورصدها ومن ثم الرفع عن هذه المخالفات إلى جهات أخرى تتولى التحقيق فيها واقتراح ما ينبغي عمله بشأنها.
وأضاف الخولي أنه عقب التحول إلى الديوان العام للمحاسبة فسوف تكون له صلاحية إجراء التحقيقات اللازمة في المخالفات الواردة على أي من عقود الدولة ومصروفاتها ومن ثم اتخاذ اللازم بشأنها مباشرة دون الحاجة إلى اللجوء لجهات أخرى، وبهذا ينتقل الديوان من مرحلة الرقابة الشككية إلى الرقابة الموضوعية متمتعاً بصلاحيه التتبع والتحقق والتحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المخالفات والتجاوزات التي قد تصيب أيًا من الأعمال أو المشاريع أو المصروفات أو العقود الإدارية بصفة عامة.
وأشار الخولي إلى أن ديوان المراقبة العامة دأب على مخاطبة الجهات الحكومية طالبا الإفادة عن سبب تجاوز أو قصور معين تم اكتشافه في أي من العقود أو التصرفات المالية ذات صلة بالمال العام، إلا أن كثيراً من تلك الجهات كانت تعمد إما إلى الرد بإجابة مبتورة أو غامضة أو غير ملائمة أو حتى تجاهلاً لرد تماماً وهو الأمر الذي تسبب في فوات الانتفاع من كثير من العقود الإدارية وإهدار المليارات من الريالات من المال العام في مشاريع إما أن تكون وهمية أو مبالغاً في تكاليفها أو غير مطابقة لكراسات الشروط والمواصفات أو ليس لها ضمانات حسب النظام.
وأوضح أن هناك رغبة جادة في حماية المال العام وتجويد إنفاقه والرفع من مستوى جودة المشاريع العامة وتأمين

المشتريات الحكومية يعزز ذلك التعديلات التي طرأت أخيراً على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية والنظام المرتقب لنزع الملكية للمنفعة العامة فضلاً عن التصريحات التي أدلى بها رئيس هيئة مكافحة الفساد الجديد والتي توحى بوجود انتفاضة ضد الفساد في مستوياته الأدنى كما توحى باقتراب تعديلات في نظام هذه الهيئة وآلية عملها. من جهته أكد عضو النيابة العامة السابق المحامي صالح مسفر الغامدي أن تغيير الاسم يأتي ليتوافق مع ما يضطلع به الديوان من أعمال ويمنحه صلاحيات جديدة ويختصر الوقت والجهد في تتبع المخالفات ويمنع الازدواجية مع جهات رقابية أخرى، كما سيسهم في بسط الرقابة على كافة إيرادات الدولة ومصروفاتها ومشاريعها القائمة، فضلاً عن مراقبة أموال الدولة المنقولة والثابتة، والتحقق من حسن استخدام وصرف هذه الأموال، واستغلالها، والمحافظة عليها. وفي الإطار ذاته لفت رئيس مبادرة تكامل للمعونة القضائية المحامي ماجد قاروب، إلى أن تغيير المسمى هو دلالة لتغيير جذري وعميق لمهام ديوان المراقبة العامة ليتحول إلى المحاسبة بمفهومها الشامل المالي والإداري بكل تفرعاته المختلفة وأنها ستشمل الأعمال السابقة واللاحقة لإجراءات الأعمال الحكومية. وقال قاروب: إن مسار الحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد الإداري والمالي من الناحية التشريعية والإجرائية هو مسار دائم للدولة عززت به الأجهزة الرقابية وهو ما يتضح الآن من هذا التعديل بعد أن دعم بإنشاء دوائر الفساد المالي والإداري في النيابة العامة لتتكامل جهود الأجهزة لسيادة القانون وتعزيز الشفافية والنزاهة.



جامعيات تربويات: سلبوا حقوقنا في العمل معلمات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 محرم 1440 هـ - 1 سبتمبر 2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1744355>

عبدالعزیز الربيعي (مكة المكرمة florist600 @)
لم تكتمل فرحة الجامعيات التربويات بتعيينهن معلمات بديلات، بصدر الأوامر باستحقاقهن التثبيت بموجب المكرمة الملكية، إذ وجدن أنفسهن محولات إلى كادر الإداريات ويتم التعامل معهن في المدارس معاملة غير المؤهلات. وأشار عدد من الخريجات وأولياء أمورهن لـ«عكاظ» إلى أنهن أصبحن في مدارس التعليم للطوارئ فقط والخدمات وسد العجز في جميع المجالات. وقالت بعضهن: «رغم أننا مؤهلات إلا أن بعض المديرات استغلننا للقيام بجميع المهام، من عمل المراسلة لعمل المديرية والوكيلة وما علينا غير التوقيع وما يكتب، حتى أصبح كل شيء يجبر بأسماء المعلمات والمديرات بحجة أننا إداريات.»
وأضفن أنه لم يكتف بذلك حتى المعلمة التي مؤهلها دبلوم ونحن جامعيات تربويات وضعوها كإدارية في خدمة معلمة أقل منها في المؤهل والخبرة والدرجة تختبر الطالبات وتصور لها ورق الاختبار تراقب الاختبارات، وإذا تأخرت المعلمة تنوب الإدارية مكانها في الفصل لضبط الفصل، حتى وصل الأمر إلى الدخول لحصص انتظار وتنفيذ أعمال النشاط، والرائد تكتفي بالتوقيع باسمها فقط.
واستغربت تربويات أن يقمن بأعمال جبارة على حساب معلمات بمؤهلات الدبلوم، وأضفن «الأصل أننا معلمات معدات للتدريس وبحجة عدم تقنين المهام للمساعد الإداري فبعض المديرات ظلمنا فوق الظلم الذي نعانيه من الوظيفة غير اللائقة بمؤهلاتنا.»
وجددت تربويات مطالبهن بإعادة النظر في معاناتهن ووضعهن في الوظائف التي تتناسب مع مؤهلاتهن الدراسية وتنفيذ توجيهات بشكل دقيق لتتناسب مهنة التدريس مع المؤهلات وينعكس ذلك على الاستقرار الوظيفي.

رئيس مكافحة الفساد يعلن: ولي العهد وجهني باستئصال الفساد من موظفي الجهات الحكومية بعد أن تخلصت البلاد من الرؤوس الكبيرة في الفساد

المصدر: جريدة سبق الأحد 2 محرم 1440 هـ - 1 سبتمبر 2019م

<https://sabq.org/wq6Pp4>

عبدالله البرقاوي - الرياض

أكد مازن الكهموس، الذي صدر أمر ملكي مساء أمس بتعيينه رئيساً للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بأن الهيئة ستعمل للقضاء على الإجراءات البيروقراطية التي كان يعمل بها سابقاً بين المباحث الإدارية والنيابة العامة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وقال في مداخلة هاتفية مع قناة العربية: "سنعمل على جعل الإجراءات تنعكس إيجابياً على قيام الهيئة بالدور المناط بها، سنعمل بقدر المستطاع على أن كل مواطن يأخذ حقه بالمشروع سواء في تقديمه للمشاريع الحكومية والمنافسة عليها، أو في تخليص المعاملات الحكومية للمواطنين."

وأضاف "وجهني سمو ولي العهد بتغيير منظومة عمل الهيئة والقضاء على الإجراءات البيروقراطية السابقة بين المباحث الإدارية والنيابة العامة والهيئة، حيث سيتم تشكيل لجنة من مكافحة الفساد وجميع الجهات الحكومية المعنية حسب توجيه سمو ولي العهد لكي نضمن عدم تكرار الإجراءات البيروقراطية السابقة."

وقال "سمو ولي العهد كان قد حذر الرؤوس الكبيرة في الفساد بأنه سيتم اتخاذ اللازم معهم وهو الذي تم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله."

وأكمل بقوله: "وهنا أنا أنقل تحذيراً شديداً للهجة، سمو ولي العهد وجهني بأن تكون المرحلة القادمة ستكون لاستئصال الفساد لدى الموظفين الحكوميين الصغار، وأود التنويه بأنه ليس كل الموظفين الصغار فاسدين نحن نقصد الموظفين الفاسدين فقط، والذين سيكونون هدفاً رئيساً لنا في المرحلة القادمة، بعد أن تخلصت البلاد بنسبة كبيرة من الرؤوس الكبيرة في الفساد في المرحلة السابقة التي قادها سمو ولي العهد، حيث جاء الدور على الرؤوس الصغيرة والمتوسطة والتي ستكون الأنظار مسلطة عليها وأود أن أنوه فقط الفاسدين من الموظفين."

واختتم قائلاً "سمو ولي العهد طلب مني اجتماعاً شهرياً ثابتاً مبرمجاً لاطلاعه وأخذ التوجيهات المباشرة لتسهيل عملنا لتحقيق رؤية سموه لقطع دابر الفساد، كما وجهني سموه بإبلاغه مباشرة عن أي وزير لا يتجاوب مع إجراءات عمل الهيئة."

أوامر تعزز وتدعم الإصلاح

المصدر: جريدة الرياض الأحد 2 محرم 1440 هـ - 1 سبتمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1774264>

راشد الفوزان

صدرت الأوامر الملكية ليلة الجمعة، لتستمر سياسة الإصلاح بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، عراب الرؤية والإصلاح الاقتصادي بالمملكة، استمر هذا النهج بأوامر ملكية جديدة تعزز الإصلاح الاقتصادي والمتغيرات التي تحتاجها كل مرحلة. رئيس هيئة مكافحة الفساد الجديد معالي الأستاذ مازن الكهموس صرح بوضوح بأن «ولي العهد وجهني بحديث شديد اللهجة بأن المرحلة القادمة هي استئصال الفاسدين من الموظفين الصغار»، وأكد معاليه أيضاً على أن «ولي العهد وجهني بتغيير منظومة عمل الهيئة والقضاء على الإجراءات البيروقراطية ومحاربة الفساد بكل مراحلها، مما يعزز الأداء الحكومي والإنجاز وكفاءته وجودته.

كذلك صدور الأمر الملكي بإنشاء وزارة جديدة باسم وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وهذا الأمر يعني فصل الصناعة، والتركيز على هذا القطاع للصناعة، والثروة المعدنية تتوأكب مع مرحلة المملكة بتنويع مصادر الدخل غير النفطية، وهذا أحد القرارات التي تدعم هذا التوجه بتخصيص وزارة كاملة لها، كذلك تأسيس مرز باسم «المركز الوطني للذكاء الاصطناعي»، ومكتب باسم «مكتب إدارة البيانات الوطنية»، ويرتبطان تنظيمياً بـ«الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي»، كذلك إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وهي التي أصبحت اليوم مرحلة جديدة من متغيرات الاقتصاد العالمي والتحدي القادم للمستقبل، وأصبحت هي اليوم أعمدة الصناعة المستقبلية، والتي تحتاج مرحلة جديدة من التركيز على هذه الصناعة والتوجه لها.

هذه الأوامر الملكية الكريمة التي ترتبط بالاقتصاد والإصلاح الاقتصادي والمحاسبة والتنمية، ستكون مرحلة إضافة وقوة ودعم، وتتوأكب مع متغيرات الحاجة الزمنية لكل مرحلة، وتقييم كل عمل، وهذا ما يعزز الثقة باستمرار الإصلاح الاقتصادي ومواكبة المتغيرات التي تعني استمرار العمل والإنجاز، واستشعار الدولة لهذه المرحلة وكل مرحلة من المتغيرات الاقتصادية متى كانت ضرورية وتطلبت الحاجة.

تسونامي الفساد

المصدر: جريدة المدينة الاحد 2 محرم 1440 هـ - 1 سبتمبر 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1744298>

محمد بن سليمان الأحيدب

يقول: كنت إذا أردت أي معلومة عن شخص ما، استعنت بزملائي موظفي البنوك فحصلت عليها، مثل رقم هويته كاملا أو رقم جواله أو أي معلومة سرية خاصة أحتاجها، أما اليوم فرغم ارتقائي في المنصب، وعلو مكائتي، وزيادة (ميانتني) عليهم، فإنني ما إن أطلب أي معلومة ولو بسيطة متاحة عن عميل، يرفض الموظف ويرد (تكفي فكنا من شرك خلنا نعيش الوضع تغير).

نفس الشيء يحدث مع موظفي المستشفيات سواء الخاصة أو الحكومية، كانت سرية المريض متاحة تعطى بدراهم معدودة، بل إن أحد مراكز التجميل ثبت لدى جهات رقابية أن موظفات الاستقبال فيه كن يبعن أرقام جوالات وصور ما بعد النفخ والتنفيخ، لكنهن اليوم تنتفخ وجوههن ويطونهن هلعا إذا طلب منهن ذلك. إنه هلع إيجابي ورعب حميد جناه هذا الوطن من خطوة واحدة جادة في محاربة الفساد، تمثلت في قول وفعل، وعد صادق تلاه تنفيذ صارم، بعد أن قال محمد بن سلمان: (لن ينجو أي شخص دخل في قضية فساد، كائنا من كان، سواء وزيرا أو أميرا أو أي كان، من تتوفر عليه الأدلة سيحاسب أيا كان) ثم نفذ ذلك الوعد سريعا ودون تردد أو مجاملة في موقعة الرترز التاريخية.

ذلك الحزم الحاسم جنينا ثماره وسنجنيها لعصور قادمة، فقد كانت رجفة زلزال على الفساد تبعها (تسونامي) جرف من طريقه كل أشكال الفساد صغيرها وكبيرها، فأصبح من في قلبه مرض خائفا يتوجس وأصبح المسؤول يراجع نفسه قبل أن يراجع ديوان المراقبة وأصبح المقاول يدخل بسعره دون إضافات وحسابات، وأصبح المختلس شاخص البصر تسأله عن اسمه فيرد: (وشو اختلاسه؟!).

علينا أن لا ننكر أن كثيرا من الاعوجاج استقام وأن تغيير مسمى ديوان المراقبة إلى ديوان المحاسبة العامة وضخ دماء جديدة في هيئة مكافحة الفساد مع تحريص بتسجيل اسم من لا يتعاون، ستكون خطوة لتنظيف بقايا بقع فساد ظن أنه خفي عن العيون.



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الأحد 2 محرم 1440 هـ -
25 أغسطس 2019 م

[http://www.aleqt.com/
2019/09/01/article_16
67206.html](http://www.aleqt.com/2019/09/01/article_1667206.html)



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الأحد
2 محرم 1440 هـ - 1 سبتمبر
2019 م

[https://www.al-
madina.com/article/64
7721](https://www.al-madina.com/article/647721)